



الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

تقرير عن الانتخابات الرئاسية المصرية
فريق عمل الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات
القاهرة مايو/أيار ٢٠١٤

تقرير عن الانتخابات الرئاسية المصرية

فريق عمل الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات

القاهرة مايو/أيار ٢٠١٤

جرت الانتخابات الرئاسية المصرية يومي ٢٦ و ٢٧ أيار/مايو ومددت ليوم ثالث أي يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤. التقرير من اعداد فريق الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات الذي شارك في تقييم الانتخابات الرئاسية المصرية والذي تشكل من السادة التالية اسماؤهم:
زياد عبد الصمد (لبنان)، عارف جفال (فلسطين)، طالب عوض (فلسطين)، عبد النبي العكري (البحرين)، وعباس أبو زيد (لبنان)

المقدمة

تعتبر الانتخابات الرئاسية المصرية الخطوة الثانية من خريطة الطريق التي أعلنت بعيد الموجة الثورية الثانية يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ والتي أطاحت بالرئيس المنتخب محمد مرسي وجاءت بالرئيس الانتقالي، رئيس المحكمة الدستورية العليا، د. عدلي منصور في ٣ يوليو ٢٠١٣.

أفادت خريطة الطريق بوجوب إجراء الاستفتاء على تعديلات دستورية، على ان يتم تنظيم الانتخابات التشريعية (مجلس الشعب) بعد إقرار قانون جديد للانتخابات التشريعية وعلى أساس الدستور الجديد ومن ثم يتم انتخاب رئيس جديد للبلاد، على ان ينفذ ذلك خلال مهلة ستة أشهر من اجراء الاستفتاء على التعديلات الدستورية. على الاثر جرى تعيين لجنة لتعديل الدستور برئاسة الاستاذ عمرو موسى، وزير الخارجية السابق وامين عام جامعة الدول العربية السابق والمرشح الرئاسي السابق. فقد انتخب الاستاذ موسى رئيساً للجنة من قبل أعضائها في أول اجتماع لها. تمثلت في اللجنة مختلف الأطراف والقوى السياسية والأمنية والعسكرية والقضائية والمدنية والخبراء بما في ذلك القوى الإسلامية، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين ومن يرتبط معهم بصلة. وعرفت اللجنة بـ "لجنة الخمسين" نظراً الى عدد أعضائها.^١

أنجزت اللجنة عملها ودعت الى استفتاء شعبي جرى على مدى يومين ١٤ (-١٥ كانون الثاني ٢٠١٤) حيث حصل الدستور على ٤٩٪، ومشاركة ٩٧٪ (التقرير الخاص بالاستفتاء على الدستور الذي صدر عن الشبكة مرفق رطباً).

وفي أول تعديل على خارطة الطريق في ٢٦ يناير ٢٠١٤، جرى تقديم الخطوة الثالثة، أي انتخاب رئيس للجمهورية على الخطوة الثانية أي انتخاب مجلس الشعب، ذلك بعد أن بدا واضحاً بأن المرشح المقبل للرئاسة هو المشير عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة.

فور الاعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية، تقدم كل من المشير عبد الفتاح السيسي والاستاذ حمدان صباحي بترشيحهم الى الرئاسة، كما أعلن المرشح السابق في الانتخابات الرئاسية (٢٠١٢) المحامي خالد علي عزوفه عن الترشح لان الاوضاع السياسية لا تنبئ بان الانتخابات ستكون ديمقراطية، في اشارة الى الممارسات التي قامت بها القوات المسلحة والأمنية تحت عنوان الحرب على الإرهاب. بالاضافة الى قيامهم بتعقب شباب الثورة من حركة ٦ ابريل، وكلنا خالد سعيد وكل من اعترض على أسلوب فض اعتصام رابعة وما تلاه من ممارسات قمعية وملاحقات أمنية وعسكرية. وقد طاول ذلك الحق بالتظاهر وتقييد الحريات الاعلامية، وحركة المجتمع المدني والقبالات العمالية.

التقرير التقييمي

أولاً: التقرير عن المخالفات (عباس أبو زيد)

الجو العام المرافق لعملية الاقتراع

إنتابت فريق الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات هواجس قوية حول الظروف المرافقة والبيئة الملائمة لمجريات العملية الانتخابية، لاسيما في المرحلة التي سبقت يوم الاقتراع من حيث التضييق الشديد على مجموعة من الحقوق والحريات العامة التي يضمنها الدستور المصري الجديد. فقد تم قمع ممنهج لمجموعة متنوعة من النشاطات حاول القيام بها عدد من الناشطين المعارضين على ترشيح المشير عبد الفتاح السيسي، وللمجموعات التي دعت الى مقاطعة الانتخابات. ذلك تم خلال عمليات تمزيق منشوراتها ولوحاتها الاعلانية، واغلاق كافة الوسائل الاعلامية في وجهها لمنعها من التعبير عن وجهة

١- منهم من أطلق على لجنة الخمسين اسم «لجنة المائة» نظراً الى أن لجنة خبراء موازية ضمت ٥٠ شخصية مستقلة قد تشكلت لمعاونة اللجنة الأساسية

نظرها.

رافق هذه الممارسات إلقاء القبض على بعض الناشطين والصحفيين إضافة الى توجيه إتهامات بالخيانة والعمالة للأجنبي والتجسس كما حصل مع حركة ٦ إبريل. وبالمقارنة مع الحملة الاعلامية التي حظي بها المرشح السيسي، فقد جاءت حملة المرشح المنافس شبه منعدمة وسط تحيز بارز لوسائل الاعلام الرسمية والخاصة لصالح المرشح السيسي.

الأجواء المرافقة لأيام الاقتراع الثلاث

في أعمال المراقبة والمتابعة المحلية والدولية

إن مراقبة الانتخابات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلي والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات غير حكومية إقليمية ودولية لها تأثير فعال على مصداقية العملية الانتخابية برمتها، فمن النادر أن تجري حالياً أي عملية إنتخابية من دون المتابعة المحلية والدولية. وقد انعكس هذا الأمر سلباً على العملية الانتخابية الرئاسية في مصر؛ فقد توارد خلاف بين أعضاء المكنته الانتخابية للمرشح حمدين صباحي حين طلبت منه ماكينته الانسحاب من المنافسة نتيجة لممارسات المرشح المنافس في ظل غياب المتابعة الفاعلة من قبل المجتمع المدني. رافق الحملة الانتخابية دعوات الى مقاطعة الانتخابات تراوحت بين الائتلاف المتمحور حول جماعة الاخوان المسلمين " التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب" وحزب مصر القوية وحركة ٦ إبريل.

إختلف تعامل السلطات مع المراقبين الدوليين بحيث تمتعوا بحرية تحرك أكثر مما تمتع به مراقبو المجتمع المدني المحلي الذين واجهوا تضييقاً في أغلب الأحيان كالحد من إمكانية تحركهم وامكانية الوصول الى كافة لجان الاقتراع، وقد أفاد لنا بعضهم بأنهم قد منعوا من الدخول الى اللجان الانتخابية وتحديداً في اليوم الثالث بحجة أن تصاريحهم قد أصبحت منتهية الصلاحية، إضافة الى ما رافق من نص صادر عن لجنة الانتخابات الرئاسية التي حددت وجود المتابعين داخل اللجان لمدة زمنية أقصاها ٣٠ دقيقة الأمر الذي يُعيق من عمل المتابعين، وقد واجه مراقبون طلبات من بعض رؤساء اللجان بالمغادرة بعد مضي ما يقارب هذه المدة.

ملاحظات عامة حول مجريات عملية الاقتراع

التجهيزات اللازمة:

تمتعت غالبية مراكز الاقتراع ومكاتب اللجان بكافة التجهيزات اللوجيستية لتأمين العملية الانتخابية من المحافظة على سرية الاقتراع للناخبين الى تأمين كافة التسهيلات للمحتاجين من الناخبين. إلا أن غالبية مراكز الاقتراع لا تتمتع بتسهيلات تؤمن وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليها، وغالبيتها كان في الطبقات العليا.

القوى الأمنية:

تواجد أفراد الجيش والشرطة على مداخل مراكز الاقتراع حيث عملوا على تأمينها وتسهيل دخول المواطنين إليها، ولوحظ تواجد البعض من أفرادها داخل اللجان أحياناً، ولكن لم تسجل أي حالة تدخل في سير عمليات الاقتراع.

أيام الاقتراع:

حددت اللجنة القضائية العليا للانتخابات الرئاسية يومين لعملية الاقتراع، إلا أنها وقبيل انتهاء اليوم الثاني إتخذت قراراً بتمديد عملية الاقتراع الى يوم ثالث. وكانت اللجنة قد أعلنت قبل ذلك أن اليوم الثاني للاقتراع هو عطلة رسمية تحفيزاً للناخبين وتسهيلاً لمشاركتهم. هذا علماً بأنه استخدمت وسيلة للضغط على الناخبين حين هدد بعض المسؤولين بفرض غرامة مادية يفرضها القانون تصل لحدود ٥٠٠ جنيه مصري لمن يتخلف عن الاقتراع. كما تجدر الإشارة الى ان هذه المادة كانت موجودة سابقاً في كل القوانين الانتخابية المصرية إلا أنها لم تستعمل مطلقاً. لقد أثر التمديد ليوم ثالث على المنظمات غير الحكومية، وذلك تبعاً لأوضاعها وإمكاناتها ومواردها البشرية والمادية، وقد عبرت معظمها عن تعارض هذا القرار مع المعايير الدولية للانتخابات لما يسببه من ارباك للعاملين والمرشحين والمراقبين والناخبين فأثرت بعضها عدم متابعة العملية الانتخابية في اليوم الثالث واكتفت بفريق عمل "مراقبيها طويلي الأمد".

لقد واجه الكثير من الناخبين مشاكل عديدة اثناء ممارسة حقهم الانتخابي، ولعوامل متنوعة منها ذاتية وأخرى خارجية. فمن جهة شارك المصريون منذ ثورة ٢٥ يناير بما يعادل أربع عمليات إنتخابية؛ مجلس الشعب مع إعادة، والشورى ٢٠١١/٢٠١٢، إستفتاء ٢٠١٢، رئاسية مع إعادة ٢٠١٢، إستفتاء ٢٠١٤، فقد بدا الناخب المصري أحياناً متعباً من الانتخابات، بالإضافة الى ان النتائج جاءت غير مقنعة بالنسبة الى العديد منهم، ما أدى الى حالة من الإستنكاف عن المشاركة وخصوصاً لدى الشباب والذكور.

مشاركة المرأة:

لقد كانت الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤ إنتخابات المرأة المصرية بامتياز، حيث لفتت انظار المراقبين والمتابعين المشاركة الواسعة للمرأة المصرية وطوابير الانتظار الطويلة أمام مراكز الاقتراع، وهي ظاهرة تستحق التوقف عندها.

الدعاية الانتخابية ودور الوسائل الإعلامية المصرية:

شهدت الطرق في القاهرة وفي المدن الاخرى ازدهاراً في الدعاية الانتخابية من خلال اللوحات الاعلانية الضخمة الداعمة للمرشح عبد الفتاح السيسي والمنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية المصرية. وشكل هذا مؤشراً على انتفاء تكافؤ الفرص بين المرشحين المتنافسين، لتبدو الأمور سائرة بوضوح لصالح المشير وكأنها عملية إستفتاء أو مبايعة. وكما على اللوحات الاعلانية كذلك في وسائل الاعلام المحلية، حيث تخطت دورها في التثقيف الانتخابي والدعوة الى المشاركة الكثيفة الى المبالغة في الانحياز لأحد المرشحين وصولاً لبعض الإعلاميين الى توبيخ الناخبين المستنكفين عن الإدلاء بأصواتهم. بالمجمل تحولت الدعوات الى المشاركة من دور المحفز والداعم للمشاركة الى عملية تخوين لغير المشاركين.

خلاصة

مقارنة بالقوانين والقرارات المنظمة لعملية الاقتراع وبالمعايير الدولية للانتخابات، فقد تمتعت الانتخابات الرئاسية المصرية بقدر من النزاهة والحرية، حيث لم يسجل أي من مراقبي الشبكة وشركائها أي نوع من المخالفات الجذرية التي تمس بسير العملية الانتخابية أو تمس بسريتها وشفافيتها. وبالإيجاز، فان الانتخابات هي جملة من السلوكيات التي تمارس في كافة المراحل التي تسبق العملية الانتخابية أو التي تليها وهي لا تقتصر فقط على أيام الاقتراع. لذلك فالحكم عليها يجب ان يأخذ الامور من كل جوتنها، وليس خلال يوم الاقتراع.

النتائج

المرشح	لجهة المرشحة	عدد الأصوات	%
المشير عبد الفتاح السيسي	مستقل	٢٣٧٨٠١٠٤	٩٦,١%
حمدين صباحي	التيار الشعبي المصري	٧٥٧٥١١	٣,٩%

ثانياً: المراجعة القانونية للانتخابات الرئاسية المصرية (د. طالب عوض وعارف جفال)

جرت الانتخابات بعد نجاح ثورة ٣٠ حزيران من عام ٢٠١٣، وإقرار خارطة طريق من قبل الرئيس المؤقت رئيس المحكمة الدستورية، ونصت خارطة الطريق على ثلاث محطات رئيسية:

١. إدخال تعديلات على دستور عام ٢٠١٢ والاستفتاء عليه، والذي تم يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني لعام ٢٠١٤
٢. اعداد قانون الانتخابات الرئاسية وعقدها
٣. إقرار قانون الانتخابات العامة

الإطار القانوني للانتخابات الرئاسية

جرت الانتخابات الرئاسية بناءً على الدستور المعدل لعام ٢٠١٤، وقانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لعام ١٩٥٦، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون

الدستور

تناول الدستور المعدل لسنة ٢٠١٤ المواد القانونية الخاصة بالانتخابات الرئاسية فقد نصت المادة (١٤٠) على: ينتخب رئيس الجمهورية لمدة اربع سنوات ميلادية.

حددت المادة (١٤١) شروط الترشح للرئاسة: ونصت على: يشترط فيمن يترشح لرئاسة الجمهورية ان يكون مصرياً من أبوين مصريين، وان لا يكون قد حمل، أو أي من والديه أو زوجه جنسية دولة أخرى، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وان يكون ادى الخدمة العسكرية او اعفي منها قانوناً، وان لا تقل سنّه يوم فتح باب الترشح عن اربعين سنة ميلادية ويحدد القانون شروط الترشح.

المادة (١٤٢) حددت قبول الترشح واشترطت لقبول الترشح لرئاسة الجمهورية ان يزكي المترشح عشرون عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب، أو ان يؤيده خمسة وعشرين الف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، وبحد ادنى ألف مؤيد من كل محافظة.

المادة (١٤٣) نصت على: ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر وذلك بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة وينظم القانون إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية.

القانون الناظم للانتخابات

نُظمت الانتخابات الرئاسية بناء على قانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤، والصادر عن رئيس الجمهورية المؤقت. حدد القانون تشكيل لجنة الانتخابات في المادة (٣) وحدد اسس تشكيل اللجنة من خلال رئيس المحكمة الدستورية العليا وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا واقدم نواب رئيس محكمة النقض واقدم نواب رئيس مجلس الدولة. وحدد القانون دور ومسؤوليات لجنة الانتخابات الرئاسية من خلال الإشراف والتنظيم للعملية الانتخابية. وحدد القانون شروط الترشح للرئاسة، بالإضافة الى مسألة الناخبين وشروط المشاركة في العملية الانتخابية.

ملاحظات على القانون

١. في موضوع الترشح والتواقيع، يجب ان يكون هناك حداً أدنى وحداً أعلى لكي لا تتحول المسألة الى دعاية انتخابية مبكرة اضافة الى امكانية استخدامها في شراء الاصوات.
٢. في موضوع الناخبين، يجب ان يضمن القانون حق المواطنين الذين يبلغون ثمانية عشر عاماً يوم الاقتراع وحقهم في ممارسة الانتخابات. وكذلك معالجة مسألة من لا يحمل الرقم القومي المعتمد للمشاركة بالانتخابات.
٣. على صعيد لجنة الانتخابات فان اسناد الدور اللوجستي لوزارة الداخلية لا يجعل من اللجنة مستقلة تماماً عن الأجهزة التنفيذية في الدولة.
٤. مسألة اشتراط الحصول على شهادات عليا بحاجة الى تحديد اكبر من خلال ذكر المستوى العلمي حسب المتعارف عليه.
٥. تطوير قانون الانتخابات ليشمل بنود اوسع وواضح فيما يتعمق بالسقف المالي للحملات الانتخابية.
٦. مسألة الطعن في العملية او في احد قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية يجب ان يكون مضموناً وان ما نص عليه قانون الانتخابات الرئاسية خلط ما بين دور القضاء كجهة ادارية في العملية الانتخابية وبين الدور القضائي للجنة، حيث نص القانون على ان قرارات اللجنة نهائية ولا يجوز الطعن فيها.

ثالثاً: تقييم الأداء الإعلامي (عبد النبي العسكري)

رصد اليافطات والصور

لوحظ أن غالبية اليافطات المرفوعة في الشوارع وعلى الجدران وواجهات المتاجر والمنازل لصالح المرشح عبد الفتاح السيسي. وقد لوحظ أن معظم هذه اليافطات مقدمة من قبل أفراد يضعون أسماءهم وأحياناً صورهم على هذه اليافطات إلى جانب صورة السيسي مرفقة بعبارات التأييد له، ومعظم الصور تظهره باللباس العسكري في تأكيد لانتماؤه إلى المؤسسة العسكرية، والقليل من اليافطات مقدم من قبل أحزاب، حيث لُحظت يافطة مؤيدة للسيسي من قبل حزب التجمع، قرب مقره بشارع كريم الدولة. فيما لُحظت يافطة بجوار عابدين من قبل الحزب الدستوري مؤيدة لحمدين الصباحي وذات الأمر ينطبق على الصور المملصة على السيارات وواجهات المتاجر حيث أغلبها لصالح السيسي ولباس عسكري وأقلها لصالح صباحي، لكنه لم يلحظ أي من اليافطات أو الصور على المباني الرسمية.

تابعت الصحف اليومية (الأهرام والشرق واليوم السابع) وكذلك الصحف الأسبوعية (الأهرام العربي وأكتوبر ومصر الحديثة ومال وأعمال وصوت الأمة والأهالي)^٢ تغطية الانتخابات. وقد لوحظ أنه باستثناء صوت الأمة والأهالي المؤيدتين للسيسي، فإن باقي الصحف متوازنة في عرضها للحملة الانتخابية للمرشحين السيسي وصباحي، وعرض آرائهما ومقابلاتهما وبرنامجهما. فمثلاً عرضت صحيفة الشروق في عددها بتاريخ ١٩-٥-٢٠١٤ في الصفحة السادسة حديثاً للسيسي وتقابلها في الصفحة السابعة حوار مع صباحي. أما اليوم السابع فقد خصصت مساحة أكبر بكثير للسيسي (ص:٧) ومساحة أقل بكثير لصباحي، مع انحياز تحريري للسيسي. أما الأهرام وهي الأكثر انتشاراً وأكبر حجماً، فقط تبين في الأعداد من ١٨ حتى ٢٤-٥-٢٠١٤ أنه إلى جانب تغطية الحملة الانتخابية لكلا المرشحين وأحاديثهما، وتعليقات المحررين فيها، فإنها تابعت عملية الإقتراع للمصريين في الخارج مع عرض لاتجاهات الناخبين وترويسة المرشحين السيسي وصباحي في أعلى الصفحات المخصصة لمتابعة الحملات الانتخابية. فمثلاً نشرت الأهرام بتاريخ ١٨-٥-٢٠١٤ تغطية لحملة صباحي في الاسكندرية على صفحة كاملة (ص:٥)، فيما غطت إقتراع المصريين في الخارج (ص:٦).

فيما توزعت أعمدة المحررين ما بين الاثنين، فمثلاً د.عبد الحليم محمد لصالح صباحي وأحمد عبد الحفيظ لصالح السيسي. أما عدد ١٩-٥-٢٠١٤ فخصصت الصفحة الرابعة لتغطية حملة الإثنين. أما عدد الأهرام بتاريخ ٢٣-٥-٢٠١٤ فقد حمل في صفحته الأولى مانشيت (نشاط مكثف للسيسي وصباحي قبل الصمت الانتخابي) وحملت الصفحات ٤ - ٦ - ٧ عرضاً في كل صفحة للحملة الانتخابية لكل من المرشحين مع مقالين تحليليين في (ص:١٢). أما عدد ٢٤-٥-٢٠١٤ والذي غطى اليوم الأخير من الحملة الانتخابية فقط كان المانشيت (تحركات الساعة الأخيرة) وعرض لحملة كل من المرشحين على الصفحات ٣-٤ فيما عرضت صفحات الرأس ١٠ و ١١ و ١٢ مع انحيازات للسيسي أو صباحي تبعاً للكاتب.

المحطات الفضائية

أجرت المحطات الفضائية الرسمية المصرية الأولى والثانية والخاصة بتغطية الحملات الانتخابية ومقابلات مع كلا المرشحين، وخصصت ساعات طويلة لذلك، والملاحظ أن المحطتين الرسميتين الأولى والثانية كانتا متوازنتين في تغطيتهما، حيث خصصت كلاً منهما مقابلة مطولة مع كلا المرشحين، أما المحطات الفضائية الخاصة مثل الحياة، المصري اليوم، النهار، مصر، MBC، فقد كانت منحازة للسيسي على حساب صباحي. وقد وصف صباحي هذه المحطات بأنها "محطات المليونيرة".

إلا أنه لوحظ انحياز واضح لصالح المرشح السيسي في خطاب وسائل الاعلام المرئية المصرية، فمقدمو البرامج السياسية بينوا عن دعمهم له ولم يتورعوا عن دعوة المصريين لانتخابه لانه "المنقذ والمخلص" كما جاء في كلامهم.

أما المحطات الفضائية غير المصرية كالجزيرة فكانت ضد الانتخابات أصلاً وعملت على التشهير بها. فيما العربية كانت مؤيدة بشدة للانتخابات المصرية، مع تغطية أكبر للسيسي على حساب صباحي.

أما هيئة الإذاعة البريطانية /القسم العربي، فقد كانت تغطيتها تلفزيونياً وإذاعياً سواء من خلال تغطية الحملة الانتخابية، أما جلسات المناقشة الحوارية فكانت متوازنة.

حملتان انتخابيتان مختلفتان

عمد السيسي إلى الاجتماعات المغلقة مع مجموعات مختارة وحضور مؤتمرات مثل مؤتمر المستثمرين، والفنانين، والصحافيين، في مقابل تغطية صحافية واسعة وإجراء مقابلات مع المحطات الفضائية، كما خاطب المهرجانات الانتخابية عبر سكايب، واعتمد على المتحدثين باسمه في هذه المهرجانات، وكان تبرير ذلك بأنه مستهدف بالإغتيال من قبل المجموعات التكفيرية والإخوان المسلمين، وقد أشار إلى محاولتي اغتيال.

أما صباحي فقد عمد إلى المهرجانات الانتخابية المباشرة للقاء جمهوره وشرح برنامجه وطرح مختلف القضايا، بدءاً من أسبوط في الصعيد، حتى الاسكندرية في الشمال وما بينهما.

وكانت الدعاية الانتخابية لصالح المرشح السيسي متفوقة على المرشح صباحي، وكما تمت الإشارة أعلاه، فإن معظم الاعلانات تحمل توابع شركات وأفراد، إلا أن كثافة الاعلانات وسعة انتشارها واعتمادها على التصميم الحديث والجمالي يبين بأنها حملة منظمة وذات تكلفة مرتفعة لا يُعرف فيما لو كانت مصادر تمويلها تبرعات أو من ميزانية حملة المرشح نفسه.

جرت الانتخابات الرئاسية في مصر في ظل تجاذبات سياسية وامنية اثرت على المناخ العام في البلاد، وسبققتها حملة من التوقيفات التي طاولت ناشطين من المجتمع المدني من بين قيادات الحراك الشبابي الذي ملأ الميادين، وضغوط على منظمات المجتمع المدني التي تضامنت معهم. أثر ذلك على المزاج الشعبي المصري الذي عاش ثلاث سنوات صعبة من التقلبات والاضطرابات الأمنية، تخللتها اعمال ارهابية وردود افعال مضادة.

ولكي تعود الاوضاع في مصر الى حالتها الطبيعية يجب ان تستعيد الدولة المبادرة وتعمل على تحقيق الاستقرار من خلال توفير الحقوق السياسية والمدنية بالاضافة الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعدم مقايضة الأولى بالثانية، اذ اثبتت التجارب السابقة بأن الحريات والمشاركة السياسية تشكل أساساً للعدالة، والعدالة هي مدخل الاستقرار والأمن.

ليست الانتخابات الرئاسية الا محطة من محطات خارطة الطريق، على امل ان تأتي المحطة الثالثة والأخيرة أي الانتخابات البرلمانية لتثبت دعائم الديمقراطية وتعيد بناء المؤسسات، ولكن ولكي يتحقق ذلك لا بد من اعتماد قانون يضمن ديمقراطية الانتخابات وبالتالي تنفيذ انتخابات وفق المعايير الدولية التي تضمن الاستقلالية والشفافية والعدالة.